الفصل الرابع عشر

مـــا العمـــل؟

نحو سياسة جديدة للتعامل مع العالم الإسلامى

تعريف الإرهاب فى عالم الواقع

ليس فى استطاعة أحد أن يقضى على ظاهرة الإرهاب على سطح كوكبنا الأرضى. فالإرهاب يعد أحد أكثر تمثلات السياسة خبثا، بيد أنه من الممكن كبح جماحه والحد من انتشاره. وللأسف، فإن السياسات الحالية للولايات المتحدة الأمريكية لن تفعل ذلك، بل لقد أدت فى الواقع إلى استشراء المعضلة واستفحالها. ولعل الخطأ الأول هو الاستخدام الحكومى للولايات المتحدة لتعريف قانونى ذاتى الغرض للإرهاب ... ذلك التعريف الذى لا يمس جوهر تلك المشكلة عالمية الطابع وحقيقتها.

وعلينا الاعتراف بأن محاولة التوصل إلى إجماع عالمى بشأن تعريف الإرهاب قد صارت مشكلة شائكة منذ مدى زمنى طويل. فالحكومات، فى حقيقة الأمر، تخلص إلى تعريف الإرهاب بأنه "ما أعتبره وأراه إرهابا من وجهة نظرى"، أى أنه تعريف غير موضوعى ذاتى الغرض، فضلا عن كونه وقتيا يعالج متطلبات اللحظة الراهنة فحسب. إن التعريف المقدم من قبل وزارة الدفاع الأمريكية فى عام ٢٠٠٤ هو تعريف ينطوى على مغالطة وانحراف ملحوظين : "الإرهاب هو الاستخدام العمدى للعنف غير القانونى أو هو التهديد باستخدام العنف غير القانونى لغرس الخوف والرعب بقصد إجبار الحكومات والمجتمعات وترويعها بغية تحقيق أهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، فى مجملها".

إن المصطلح المفخخ سياسيا فى سياق التعريف السابق هو "استخدام العنف غير القانونى"، إذ لم يتم تقديم توضيح أو تعريف للمقصود بـ "غير القانونى"، بيد

أنه يبدو أنها تعنى "ذلك غير المجاز من قبل الحكومة". ولكن، أليس ذلك، بالتحديد، هو ما يشكل غالبا محور الصراعات السياسية – تعريف "غير القانونى"؟ وينحو المفكرون السياسيون الغربيون إلى تعريف "الدولة" بأنها الكيان الوحيد الذى يحق له الاحتكار الشرعى لاستخدام العنف. إذاً، فالدولة تساوى "القانونى". وقد تلائم تلك المعادلة معظم الديمقراطيات الغربية حيث تمارس الحكومات سلطات "الحكم" وفقا لإجماع الأمة، ولكنها أبعد ما تكون عن الحقيقة فى ظل البلدان ذات الحكم السلطوى الشمولى الذى يقصى المعارضة السياسية ويضطهدها، حيث لا يتم التغيير عادة إلا من خلال بعض أشكال الأنشطة "غير القانونية". وتسعى حكومات تلك البلدان للتأكيد على أن جميع تلك المعارضات "غير قانونية". وغالبا ما تواجه تلك المعارضات بأنماط من "إرهاب" الدولة الموجه ضد جماعة بذاتها من رعاياها أنفسهم.

إن أحداث الحادى عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و"الحرب العالمية ضد الإرهاب" قد عملا على تمكين جميع البلدان التى تواجه أى نوع من العصيان أو التمرد الداخلى وتعضيدها، بتأهيلها لصبغ خصومها بتهمة "الإرهاب". فالإرهاب، بالطبع، هو الكلمة الفصل، فإذا ما توسل به، لم يعد هناك داع لأى تفاوض أو معالجة سياسية، فيكون للدولة مطلق السلطة فى اعتماد أقصى عنف ممكن لاستئصال شأفة المعارضة. ولقد وجدت الأنظمة السياسية على امتداد العالم فرصة كبيرة فى اللحاق بركب "الحرب العالمية ضد الإرهاب" التى أعلنها بوش الابن، إذ أحلوا أنفسهم فى عداد أولئك المنتمين "لمحور الخير" فى مواجهة قوى "محور الشر"، ممن لا يمكن أن يتم التوصل معهم إلى أية تسوية أو أدنى توافق. ولقد أوجز "مايكل والترز" المشكلة ببراعة : "فى البداية، يكون الاضطهاد ذريعة للالتجاء إلى الإرهاب، ثم يستخدم الإرهاب كذريعة لممارسة الاضطهاد. فالأول ذريعة اليسار المتطرف، والثانى ذريعة اليمينيين المحافظين الجدد".

ويتفق الجميع أن العنف السياسى فى أى مجتمع هو أمر غير مرغوب فيه. والإرهاب هو ضرب من العنف السياسى. بيد أن العنف السياسى فى كثير من بلدان العالم يتم اعتماده من قبل النظم القمعية ذاتها ضد الخصوم المحليين. ومن المحتم أن تواجه النظم غير الشرعية بموجات متلاحقة من العنف السياسى. وفيما يلى ما ذهب إليه إعلان الاستقلال الأمريكى :

إن الحكومات لتنشأ فى صفوف الرعايا. وتستمد سلطاتها الشرعية والعادلة من إجماع أولئك الرعايا ... فإذا ما أخلت الحكومات، أياً ما كان تنظيمها أو هيئتها، بالشرعية والعدالة، يكون من حق الشعوب أن تستبدلها أو تزيحها ... وإذا أظهرت التجاوزات والانتهاكات المتلاحقة قدرا من الإخلال بذينك المبدأين نتيجة التحول إلى الاستبداد والشمولية المطلقة، يكون من حق الشعوب أيضا، ويكون واجبها الإطاحة بتلك الحكومات، والاستعاضة عنها بأمناء مخلصين يسهرون على أمنهم المستقبلى.

أما فى العالم الإسلامى المعاصر – ونحن لا نتحدث هنا فقط عن المسلمين، بل عن مجمل العالم النامى – فإن هناك، على أقل تقدير، حالات ثلاثاً يصبح بموجبها العنف السياسى قابلا للنقاش : الإطاحة بالنظم الديكتاتورية المستبدة، والنضال من أجل التحرر الوطنى، والمقاومة المسلحة ضد الغزو الأجنبى.

١– الإطاحة بالنظم الديكتاتورية المستبدة : يوجد بالعالم الإسلامى الكثير من النظم المستبدة، والتى حظيت بتأييد الغرب ودعمه لعقود عديدة. ولدى تلك النظم المستبدة مهارات وخبرات فى قمع المعارضة السياسية عبر طرائق شتى منها العنف والاعتقال. فهل يمثل العنف السياسى بحق "النظام" أو "الدولة" إرهابا، ومن ثم يكون قمعه بالكلية مبررا؟ فإذا ما كانت الدولة قمعية مضطهدة، فما مدى شرعية الثورة والنضال المسلح ضدها؟ وللأسف، فقليل من البلدان هى التى تفرز من هم على شاكلة "المهاتما غاندى"، و"نيلسون مانديلا".

٢– النضال من أجل التحرر الوطنى : لأسباب تاريخية، من بينها قيام الإمبريالية بإعادة ترسيم الحدود الكولونيالية فى إفريقيا، والأقاليم الأوروآسيوية ... وجدت المئات من الجماعات الإثنية نفسها مقسمة بحدود اصطناعية، أو مضمنة بداخل دولة تختلف ثقافتها عنها بوضوح، دولة غالبا ما تمحو هوية تلك الجماعات، وتقمع حقوقها الثقافية ... ولم يتم سؤال تلك الجماعات، ألبتة، بشأن تضمينها فى إطار تلك الدول. وتتضمن تلك الجماعات الإثنية : الشيشان، وأهالى كشمير، والأوغور، وأهالى التيبت فى الصين، والتاميل فى سريلانكا، والفلسطينيين، والسيخ فى الهند، والأكراد فى تركيا وإيران والعراق، والمورو فى الفلبين، والبنغاليين فى باكستان (ما قبل بنجلاديش)، والايغبو فى نيجيريا، والإريتريين فى إثيوبيا (قبل استقلالهم)، وألبان كوسوفو فى الصرب – ... وتطول القائمة. وتلك الجماعات تكون إثنية أو دينية.

ويشير التاريخ إلى بلدان عديدة تحظى بكامل الشرعية حاليا قد ولدت من

رحم "العنف غير القانونى"، والموجه غالبا ضد الصراعات المناهضة للكولونيالية، والإمبريالية : تركيا، إسرائيل، الصين، المكسيك، الجزائر، إندونيسيا، اليونان، بلغاريا، كوبا، فيتنام، كينيا، جنوب إفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية ... تلك فقط بعض أبرز تلك البلدان. فإذا كان معيار "البنتاجون" اليوم قد تم اعتماده بشأن "العنف غير القانونى" الممارس من قبل الثوار الأمريكيين فى ١٧٧٦ ضد الشرعية المفترضة للحكم البريطانى، لما كانت "الجمهورية الأمريكية" لتوجد اليوم. كذلك، يجب ألا ننسى الأصول والجذور الإرهابية لزعماء من أمثال جومو كينياتا فى كينيا، ومناحم بيجن فى إسرائيل، ونيلسون مانديلا فى جنوب إفريقيا، وجميعهم قد اعتبروا ساسة جادين ذوى منزلة، وذلك فى أعقاب انتصاراتهم.

إن السياسات الأمريكية المعاصرة تميل دائما نحو "الإبقاء على سياسة الوضع الراهن"، ودعم الدولة بما فيها حتى القمع الممارس من قبل الدولة لضمان راهنية الأوضاع مع بعض حالات استثنائية من "وخز الضمير". ولعل الاستثناء الرئيسى هو حين تكون الدولة المتعرضة للحركات الانفصالية وموجات التمرد -- فى عداء مع واشنطن، حينها تتلاشى تلك المبادئ فى الهواء : فتعمد سياسات الولايات المتحدة، حينها، إلى التعاطف مع الانفصاليين ودعمهم : الأكراد فى العراق إبان حكم صدام حسين، البلوش فى إيران، الأوكرانيون واللاتفيون وغيرهم فى الاتحاد السوفييتى السابق، أهالى التيبت فى الصين أيام حكم ماو تسى تونج، ... إلخ.

٣- المقاومة المسلحة ضد الغزو الأجنبى : كمقاومة الغزو الأمريكى للعراق وأفغانستان والصومال. إلا أن المقاومة الإرهابية للجيش الأحمر الروسى فى أفغانستان، فى ثمانينيات القرن العشرين، كانت تدعمها واشنطن وتؤيدها بحماسة. إذاً، أليس من حق الشعوب المحتلة بفعل الحروب أن تلجأ إلى المقاومة المسلحة؟ إن البلدان التى تخوض غمار الحروب، وحتى تلك الديمقراطية منها، ترفض -بصفة عامة- أن تتناول تلك الأسئلة، على نحو صريح، عما يمثل العنف المسموح به. إذ ستفضل القيام بالتلاعب بالتعريفات الشائعة بما فيه صالح الدولة

وذلك لتبرير ممارساتها. فمن وجهة نظرها الشخصية فإن الدولة محقة دائما ... أخلاقية دائما.

إن الأسئلة بشأن مدى تناسب ردات الفعل وملاءمتها تدخل ضمن الجدالات التقليدية بشأن الحرب العادلة. فإذا قتل جنود قليلون على أيدى الإرهابيين، على سبيل المثال، فهل تكون ردة الفعل بقتل مائة مقابل كل جندى قتيل أمرا مشروعا من الوجهة الأخلاقية؟ وماذا عن تأييد إسرائيل الضمنى لسياسة "مائة عين مقابل عين واحدة" عوضا عن "العين بالعين"، وذلك كنوع من الردع؟ وماذا بشأن سياسة "الترهيب بالصدمات"؟ أو تغيير النظم السياسية الحاكمة عن طريق الغزو العسكرى؟ أو إلقاء القنابل فوق المدنيين العزل؟ هنا، نكون أيضا محاصرين فى دائرة المغالطة المفرغة للنسبية والموضوعية : هل يكون إلقاء قنابل من ارتفاع خمسين ألف قدم بغية قتل إرهابيين مع اتساع دائرة الدمار لتشمل أبرياء – مشروعا، بينما يكون قيام أحد المفجرين الانتحاريين بقتل بعض الأعداء من مسافة خمسة أقدام فى النضال من أجل التحرر الوطنى بما يتسبب فى مقتل أبرياء – غير مشروع، وغير أخلاقى؟ لا شك فى أن بعض الممارسات الإرهابية هى ممارسات غير تمييزية بعض الشىء تتم خصيصا لنشر الرعب وإضعاف المعنويات، ولكن ماذا، إذاً، عن دريسدن أو هيروشيما أو ناجازاكى حيث كان الهدف الرئيسى هو نشر الرعب وإضعاف المعنويات – أو بلغة عصرية لفرض "الترهيب بالصدمات" لكسب الصراع؟ إن جميع تلك الأسئلة ترتبط ارتباطا مباشرا بالأزمات المتعددة فى العالم الإسلامى – وخارجه، فلا يوجد ثمة شىء، ألبتة، طابعه "إسلامى" بشأن تلك المواقف – اللهم كون التضامن الإسلامى يعضد كثيرا من إرادة المقاومة.

وبالرغم من تلك الأسئلة، يكون من الخطأ أن نربط ما بين وجود ظاهرة الإرهاب بتعريفات مبسطة للعدالة النسبية ... تعريفات تتسم بالغموض والمراوغة. فالإرهاب ظاهرة فعلية قائمة تمثل بلاء على المجتمع. إن مرتكبى الممارسات الإرهابية غالبا ما يكونون قساة وحشيين فضلا عن كونهم مهووسين غير أسوياء،

يعيشون على هامش المجتمع، وينخرطون في ممارسات إجرامية، أو قد يكونون متعصبين أيديولوجيين. ولكن لا ينطبق ذلك على الجميع، بطبيعة الحال. فالظروف القاسية مثل الاضطهاد والحروب تولد ردات فعل واستجابات عنيفة من عناصر اجتماعية غير سوية، إلى جانب أخرى من مواطنين اعتياديين. لذا، يجب أن يتم تطبيق التعريف المختار للإرهاب بنزاهة، ودونما تمييز. فاستخدام واشنطن الانتقائي ذاتي الغرض للمصطلح يلقي بظلال من الشك بشأن مدى صلاحيته القانونية والتحليلية والإقناعية، بما يضعف من قوة موقفها في أعين العالم، ناهيك عن العالم الإسلامي.

كذلك، يجب ألا يؤدي افتقاد الإجماع حول التعريفات إلى شلل الإرادة. فالأمر الضروري في هذا الصدد هو إدراك السياسات للأعراف الدولية – كيف ينظر باقي العالم لتلك القضايا. ففي العراق، كانت الحقيقة أن رأى أغلب العالم تلك القضايا بخلاف ما رأتها واشنطن، وبخلاف ما أعلنته التغطية الإعلامية الأمريكية الجارية ذات الأفق الضيق بشأن تلك القضايا، أو بالأحرى ما عمدت إلى تجاهله. إن الإخفاق في التعرف على الحقائق الإقليمية وإدراكها، وكذا الإخفاق في تناول المظالم القائمة وأخذها بعين الاعتبار – من شأنه ضمان الإخفاق المحقق لسياسات أوباما مثلما كانت الحال في ظل إدارة بوش الابن. ويجب ألا يعامل معظم المسلمين المحاربين باسم "المظالم القومية"، شأنهم في ذلك شأن قوميين آخرين، باعتبارهم إرهابيين بل كخصوم سياسيين تستلزم مطالبهم نوعا من المعالجة السياسية أو التفاوض بشأنها. فالعصيان قد يكون غير قانوني، ولكنه لب استجابة البشر للظروف الجائرة.

يكاد الجميع يتفق على أن إزهاق النفس البشرية عمل مناف للأخلاق. إلا أنه، وفي هذا الإطار، فإن القانون والتشريع الغربي يرسم حدودا فاصلة دقيقة ما بين جرائم الدرجة الأولى، والدرجة الثانية، والدرجة الثالثة ... فضلا عن القتل غير العمدي، والقتل الناجم عن الإهمال، كذلك فإنه يحيل قتلة بعينهم إلى عقوبة الموت،

فيما لا يذهب إلى ذلك بالنسبة لقتلة آخرين. فالسياسة يتعين عليها التمييز بين أطياف مختلفة فى محيط العنف السياسى والإرهاب. فالساسة يميزون بين (أ) حركة "حماس" التى تعتمد أسلوب حرب العصابات والتكتيكات الإرهابية فى إطار جغرافى ضيق ينتظم الأراضى الفلسطينية والإسرائيلية، و(ب) العراقيين والبشتون الذين يقاومون الغزو الأمريكى المسلح لأراضيهم، و(ج) جماعات مثل تنظيم "القاعدة" الذى يقاتل الغرب بأسره، كما فعلت الألوية الحمراء، و"بادر ماينهوف"، و"أوم شينريكيو" (الدين الحق) ... من قبل.

التفاوض مع الإرهابيين

إن إدارة بوش الابن، فى رؤيتها للحركات والجماعات الإرهابية على امتداد العالم، قد رفضت التمييز فيما بين تلك الجماعات – فلا يوجد شىء اسمه "هذا إرهابى حسن". بيد أن الساسة، بالرغم من تنديدهم بالإرهاب إجماليا، يعمدون غالبا إلى التفاوض مع الكثير من الجماعات الإرهابية – وذلك تحديدا لإدراكهم أن المفاوضات قد تثمر، فى النهاية، عن اتفاق أو تسوية. فالبريطانيون قد أجروا مفاوضات مع "الجيش الجمهورى الأيرلندى" فى النهاية، ويؤمن الكثير من الإسرائيليين بضرورة التفاوض مع حركة "حماس". (تذكر، كيف رفضت إسرائيل –من حيث المبدأ– التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية "الإرهابية" !!). كذلك، يعتقد الكثير من الأمريكيين بضرورة التفاوض مع حركة "حماس" وحزب الله، أو عناصر من حزب البعث فى العراق، أو حركة "طالبان" فى أفغانستان، على سبيل المثال، كونها تعتبر جماعات "رشيدة عاقلة" لها أهداف سياسية محلية محددة.

فالجماعات السياسية "الرشيدة العاقلة"، والمنخرطة فى العنف السياسى غالبا ما يكون لديها أهداف محددة وواضحة. كذلك، فلديها مقار يمكن زيارتها فضلا عن امتلاكها لبرامج ونشرات ومواد ترويجية ومقالات فى تلك المقار، ويديرها رموز وشخصيات معروفة يمكن إجراء مقابلات معهم ... أولئك ممن يتحدثون إلى العامة

عبر الخطب والمحاضرات. إذاً، فنحن نتفهم أهدافهم ونعتبرها "رشيدة عاقلة"، حتى لو اعترضنا عليها لأسباب سياسية. فبعض تلك الأهداف تبعث على التعاطف، وبعضها الآخر يستدعى التوبيخ. فوصمهم جميعا بأنهم "إرهابيون" هو أمر خاطئ من وجهة النظر التحليلية، كذلك فهو عديم الفائدة قد يحدث نتيجة عكسية. فالسلطات لا تتوقف عن ترديد أنها "لن تتفاوض مع الإرهابيين" – إلى أن تفعل، و"لن تعترف بالإرهابيين" – إلى أن تفعل. وعادة ما تفضى تلك المواقف المحددة والمفترضة بشأن الإرهاب إلى كونها مجرد مواقف تفاوضية تمهد الطريق لتسويات تفاوضية أكثر جدية.

إن مقولة "إن من يعد إرهابيا من قبل طائفة قد يعد محاربا من أجل الحريات من قبل طائفة أخرى" تبدو مقولة مبسطة، على أنها تقترب كثيرا من الحقيقة. كذلك، تمثل تلك المقولة جدلا يثير حنق معظم الحكومات كونها تخلق "معادلا أخلاقيا" فيما بين الأطراف المتحاربة – وهو مفهوم مكروه من قبل الجانبين. إن جوهر المشكلة يكمن فى أن ما نحسبه مقاومة لا يعدو إلا أن يكون، فى حقيقة الأمر، "دعوة سياسية"، اعتمادا على ما إذا كان المرء منحازا إلى السلطة، أم منحازا إلى المقاومة. وتتحدث معظم حكومات العالم عن المبدأ، بيد أنها تعمد إلى انتقاء تعريفها الخاص بمن هو "الإرهابى" وفقا لمصالحها المتغيرة، والمرتحلة. فإذا ما تمسكنا بفكرة كون جميع تلك الحركات والجماعات تصدر عن "أجندة إسلامية راديكالية" بعينها لا سبيل إلى تغييرها، فلن نتمكن أبدا من إيجاد طرق لتحجيم المشكلة. إن معظم تلك الجماعات لديها أهداف غير دينية الطابع من الممكن التفاوض بشأنها.

كيف نقضى على الإرهاب

إن تقرير مؤسسة RAND عام ٢٠٠٨، والمعنون "كيف تزول الجماعات الإرهابية" يعد واحدا من أشمل التحليلات الإحصائية، وأكثرها إثارة والتى أجريت عن "الإرهابيين" خلال السنوات الأخيرة الماضية. وقد قامت مجموعة من باحثى

RAND بدراسة ٦٤٨ حركة امتد نشاطها من عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٨، وكان أهم ما تم التوصل إليه أن "الانتقال إلى العمل السياسى هو الطريق الأكثر شيوعا الذى سلكته الجماعات الإرهابية". وها هى أهم النتائج المتوصل إليها بإيجاز :

* تحول ٤٣٪ من الجماعات الإرهابية إلى العمل السياسى، أو بعبارة أخرى، تحولها عبر التكيف والمواءمة. كذلك، فقد وجدت الدراسة المذكورة أن "إمكانية التوصل إلى حل سياسى يتناسب عكسيا مع حجم الأهداف الإرهابية" ومداها. أو بعبارة أخرى، فكلما كانت المظالم والأهداف محددة وعملية وذات طابع محلى، زاد احتمال إمكانية التعامل معها لإيجاد حلول لها.

* ضمن نسبة الـ ٤٠٪ من الحالات والتى كانت فيها التنظيمات الإرهابية غير قادرة على، أو غير راغبة فى، التحول إلى التكيف السياسى – كانت السياسات، وليست الممارسات العسكرية هى الوسائل الأكثر نجاعة لتحييد الجماعة الإرهابية. إن الشرطة والأجهزة الاستخباراتية هى أكثر قدرة على تفهم تلك الجماعات، واختراقها، وتحييدها مقارنة بقدرة الطرق الحربية العقيمة.

* فى ١٠ ٪ من الحالات، انتهت بالفعل مهام الجماعة الإرهابية لتختفى من الوجود بعد قيامها بتحقيق أهدافها. وفى ٧٪ فقط من الحالات، كانت الممارسات العسكرية فاعلة فى القضاء على أنشطة الجماعات الإرهابية.

* "تستغرق الجماعات الإرهابية ذات الطابع الدينى وقتا أطول لتزول بالمقارنة بغيرها من الجماعات الأخرى". وعلى الجانب الآخر، "فنادرا ما تحقق الجماعات الدينية أهدافها. وقد أورد التقرير، أيضا، أن حجم الجماعة يعد محدداً هاماً لمصير تلك الجماعة. فالجماعات الكبيرة التى تزيد أعدادها عن عشرة آلاف عضو قد حالفها النجاح فى أكثر من ٢٥٪ من الوقت، فيما يندر "النصر" ويعز حين يقل حجم الجماعة عن ألف عضو".

* "حين تنخرط جماعة إرهابية ما فى تمرد أو عصيان، فإنها لا تزول بيسر أو سهولة. ففيما نسبته ٥٠٪ من الحالات، عمدت الجماعات إلى إجراء مفاوضات للتوصل إلى تسوية مع الحكومة، وفى ٢٥٪ من الحالات، تحقق تلك الجماعات النصر، وفى ١٩٪ يتم هزيمتها على أيدى القوات العسكرية". وهو ما ينطبق على العراق وأفغانستان.

إن وجود الحركات "العالمية" مع تلك البراجماتية فى آنٍ واحد، كما شهدنا فى كل من العراق وأفغانستان، من المحتمل أن يعضد الراديكالية الكلية للعامة بمن فيهم ذوو الاتجاه الوسطى. وبالمثل، فإن التوصل إلى تسويات سياسية مع الجماعات الإرهابية البراجماتية يخفف كثيرا من حدة احتقان المناخ السياسى المشحون، وحينها يصبح العامة أقل تعاطفا مع الجماعات الإرهابية ممن على شاكلة تنظيم "القاعدة" والذين سيعتبرون، ساعتها، يحاربون من أجل قضية أو مطلب لم يعد متوافقاً مع مصالح العامة.

استجابة السياسات

فى النهاية، لا يمكن فصل الإرهاب عن أحوال الشعوب، ومشاغلها، وإحباطاتها فى إقليم الشرق الأوسط. وكلنا نعرف أن الإرهاب هو "سلاح الضعيف". بيد أن لجوء المسلمين إلى الإرهاب، رغما عن كونه غير مقبول، لا يجعل مظالمهم غير شرعية. فبالنسبة لإرهابيى تنظيم "القاعدة"، فإن الإسلام كان مثل العدسة المكبرة حين توضع فى الشمس لتلتقط تلك المظالم المشتركة واسعة الانتشار، وتركزها فى شعاع مكثف ... هى لحظة وضوح الرؤية المميزة للممارسات بحق التدخلات الأجنبية الموطدة لأركانها منذ زمن طويل. فالمظالم قد سبقت الهجمات الإرهابية، وما زالت تحيا إلى الآن.

وكما أشرنا من قبل، لم يبدأ التاريخ فى الحادى عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فقد شهدت العقود الماضية، وأبرزت جهودا أمريكية حثيثة

ومتسارعة الوتائر لاستمالة إرادة المسلمين نحو الأهداف الأمريكية، ولم يقتصر الأمر على إخفاق تلك الجهود وما صاحبه من عدم التوصل إلى حل لأية مشكلة، بل أسهم فى زيادة حدة الحماسة ضد الولايات المتحدة على امتداد العالم الإسلامى مما كبدها خسائر فادحة.

إن الإرهاب فى الشرق الأوسط، وفى غيره من أقاليم العالم يمكن أن يتم تحجيمه على نطاق واسع، ولكن فقط فى حالة تراجع الأحوال والظروف التى أدت إلى نشأته. فالجهود الأمريكية المتنامية التى يبذلها الجيش الأمريكى لاقتناص الراديكاليين الحاليين وقتلهم لم تؤد إلا إلى إنتاج أجيال جديدة من الراديكاليين أكثر نشاطا وحماسة. ويمكن للتدخل العسكرى إضعافهم، ولكن أعدادهم تأخذ فى الازدياد المطرد بفعل انتقال الجيوش الإسلامية من دائرة صراع إلى دائرة صراع أخرى، أو قيام الشعوب بالتحول إلى العنف ضد أنظمتها السياسية السلطوية ذاتها – والمدعومة من قبل الولايات المتحدة. ولا يستدعى الأمر وجود عدد كبير من العصاة المتمردين أو الإرهابيين لإحداث خلافات وعداءات بين البلدان والجيوش. إن الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين، على امتداد أكثر من ستة عقود يوضح، بجلاء، ذلك النوع من الإخفاق ... إذ لم تحقق إسرائيل إلا خلق مقاومة كبيرة لها ذات انتشار إقليمى، بل وأصداء شبه عالمية.

ويقع عبء إنهاء ظاهرة الإرهاب، فى المحل الأخير، على الشعوب الإسلامية ذاتها. ولكن لكى يتحقق ذلك، يجب أن تختفى الظروف الحاضنة لتلك الراديكالية، والتى تولد موجات منتشرة من مناهضة كل ما هو أمريكى. وبلغة أكثر وضوحا، يعنى ذلك إنهاء أية تدخلات أجنبية فى البلدان الإسلامية، وكذلك الكف عن الهجمات العسكرية المسلحة من قبل الجنود الأجانب – وهى الصور التى تتتابع، ليل نهار، على شاشات التلفاز على امتداد العالم بأسره، فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها !! ويجب أن تعطى المجتمعات الإسلامية فرصة لالتقاط الأنفاس والهدوء، وأن تعود الأمور إلى نصابها. ثانيا : يمكن للمسلمين أنفسهم البدء بتغيير

طرائق التفكير فى مجتمعاتهم لمحاربة الإرهاب بطريقة ناجعة. وبالفعل، فمن المحتمل أن يكون الإسلاميون الأكثر تأهيلا لنزع سلاح الراديكاليين المادى والثقافى، ولإصباغ صفة عدم الشرعية على أية شرعية، أيا ما كانت، قد سعى الراديكاليون إلى استغلالها للتوسل بالإسلام – حتى لمطالب غير إسلامية. على أنه قد يكون من الممكن نزع صفة الشرعية عن الأساس الإسلامى لاستخدام الإرهاب واعتماده كمنهج، لا الأسس العملية التى تؤججه. إذ ليس مجرد أن يكون الإسلاميون "دينيين" أن تكون أصواتهم عالية مسموعة، وإنما لأنهم هم الفصيل السياسى الوحيد القائم فى تلك اللحظة من التاريخ المعاصر للمسلمين الذين يحظون بالشرعية والاحترام. وعلى نحو عقلانى رشيد، فإن الزعماء المسلمين الموثوقين لن يسعوا إلى المناداة "بالاعتدال" طالما أن الأحوال الراهنة قد جعلت من العسير الجدال والتحاور بشأنه. على أن الأحوال الراهنة لن تبقى أبد الدهر. أما فى الوقت الراهن، فإن مجرد وجود الجيوش الأجنبية ليبطل، بالفعل، سلطات المعتدلين ... أولئك الذين لا يمكن أن تحيا أفكارهم، ووجهات نظرهم فى ظل ظروف تتسم بالراديكالية.

إن شعار "عدم التسامح نهائيا مع الإرهاب" هو شعار يجب العمل على محوه وإلغائه، فهو شعار أجوف يتسم طابعه بالديماجوجية والطوباوية، تماما مثل شعار "عدم التسامح نهائيا مع الجريمة"، والذى لا يوجد له أدنى معنى وظيفى فى المجتمع المعاصر.

إن الأمر لا يستلزم نفاذ بصيرة لمعرفة أن المسلمين لن يرحبوا بالتدخل الأجنبى المكثف فى مجتمعاتهم بأكثر مما سيرحب به المجتمع الأمريكى. كما لن يستلزم الأمر عظيم قريحة وثاقب رؤية للاستنتاج بأن إيقاف الأنشطة والعمليات المؤدية لتلك الاستجابات وردات الفعل العنيفة من جانب المجتمعات الإسلامية – قد يكون سياسة معقولة وناجعة كبديل عن المسار الأمريكى المروع القائم بالفعل. وفى هذه المرحلة، فإن الأمور قد تدهورت بشدة وعلى نحو لا يمكن معه أن ينتهى

الإرهاب ضد الولايات المتحدة على نحو مفاجئ حالما غادرت القوات الأمريكية أراضى الإقليم. بيد أنها ستكون الخطوة الأولى التى لا مناص عنها لتخفيف حدة الإرهاب ووطأته. ولا شك فى أن الانسحاب العسكرى سوف يدحض ، بقوة، أى تبرير لاستمرار حركات راديكالية على غرار تنظيم "القاعدة". وفى البلدان الإسلامية، وحيث كان وجود تلك الجماعات يبدو مبررا كأداة لمحاربة الغازى الأجنبى، فلن يكون هناك ترحيب بها بعد اليوم . إن الحيز الذى كان يمكن للإرهاب، سابقا، أن يناور فيه سوف ينكمش بسرعة فى ظل الظروف الاستراتيجية حين لن تسمح الشعوب الإسلامية أنفسها لمحاربين خارجيين بأن يفرضوا عنفهم عليها. ويتعين علينا ألا نقوم "بأسلمة" تلك المشكلة إذا ما أردنا إدراك طبيعتها المحددة والعملية. وللأسف، كانت واشنطن بطيئة بشأن هجرة ونبذ إصرارها على فرض الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية على العالم الإسلامى، بل والعالم بأسره – وهو سبب رئيسى لتلك المشكلة.

إن أسلوب أوباما المختلف، وتوجهاته وانفتاحه على معطيات واقترابات جديدة قد استرعى انتباها كبيرا من قبل العالم الإسلامى. ويبدو جليا للكافة أنه يتفهم مشاعر العالم الإسلامى ودوافعه والبلدان النامية الأخرى، فهو يدرك أهمية ما تلعبه الكرامة والاحترام فى عمليات التواصل لتحل محل الوعيد، والعجب، وفرض القوة. بيد أن كونه قادرا على تحويل دفة العملية السياسية يظل سؤالا قائما، ولو أن الأحداث لتشير، حتى الآن، إلى أن المهمة ستكون خارج نطاق قدراته. لقد عمل أوباما على شد أزر كثير من المسلمين، بيد أنهم بحاجة إلى رؤية تغيير حقيقى، وحقائق جديدة فى الواقع الفعلى. إن القوات البحرية الأمريكية، مع ذلك، ما زالت تغالى فى توسعاتها وامتداداتها بأعالى البحار، وتمضى فى ذلك وفق حلول عسكرية للمشكلات السياسية، والثقافية، والاقتصادية.

نتيجة التغيرات العالمية خلال نصف القرن الفائت، أضحى الإسلام –اليوم– أكثر ثقافات العالم وحضاراته من حيث الوعى السياسى الذاتى. ولقد حاولت أن

أعطى صورة للحضارة الإسلامية فى سياق أشمل ينتظم الأحداث العالمية منذ أزمان سحيقة وحتى اليوم، ولعله صار جليا، الآن، كيف أن الأحداث التى نقوم بربطها بالإسلام هى، فى حقيقتها، استجابات وردات فعل سياسية واجتماعية تشترك فيها الكثير من الحضارات، والثقافات الأخرى. وبالنسبة لبعض قارئى الكتاب، قد يبدو هذا الضرب من التفسير وكأنه اعتذار موجه إلى الإسلام - بما يوحى من تلمس الأعذار له. بيد أن القصد من وراء هذا الكتاب ليس سردا لمناقب الحضارة الإسلامية ومثالبها. إذ لم أعتزم تقديم "كشف حساب" بكل ما هو حسن، أو كل ما هو غير ذلك. وإنما كان الهدف توضيح استجابات المسلمين وعواطفهم واختياراتهم تجاه غير المسلمين - وذكر الأسباب والظروف التى تؤدى إلى أن يشعر الكثير من المسلمين ويتصرفوا وفقاً لما نشهده. وهذا هو أساس الاهتداء إلى الحلول، لا أن نتجاهل القضايا والمشكلات. فالمشاعر، عامة، ليست كلا متجانسا على امتداد العالم الإسلامى. ولكن كلما كانت الأحوال أكثر سوءا، كانت درجة الإجماع التى تنشأ أكبر وأعم.

إن إدراك الديناميكيات المحركة للمجتمعات الأخرى ومعرفتها كان يمكن أن يساعدنا فى اجتناب سلسلة طويلة، امتدت لعقود تلت عقوداً، من أزمات ومواجهات أمريكية متوقعة مع العراقيين، والفلسطينيين، والأفغان، والبشتون، والصوماليين - أو مع حركات قومية فى بلدان أخرى كالصين، وفيتنام، وفنزويلا، أو حتى روسيا - اليوم. وكان يمكن لتلك الرؤى أن تتيح لنا تلمس تنامى الضغوط على نحو عنيد ومتصلب ... ذلك التنامى الذى انفجر، فى النهاية، فى أحداث الحادى عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبالطبع، فإن صانعى السياسات الرافضين لأى تفهم لطبيعة المجتمعات الإسلامية، والذين يفضلون نهجهم ذاتى الغرض ... "لماذا يكرهوننا؟" قد قاموا بتنفيذ سياسات فاشلة كان لها انعكاسات سلبية باهظة التكلفة للكافة - وما نجم عنها من مثالب هى الأكثر فداحة على امتداد تاريخ تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم الإسلامى.

الاستراتيجية الكبرى

تماشيا مع عنوان هذا الكتاب، يتعين على واشنطن أن تصيغ سياساتها فى الشرق الأوسط كما لو لم يكن ثمة "إسلام". فجل القضايا فى هذا الإقليم يمكن أن يتم تناولها وحلها دونما اللجوء إلى "الإسلام" كعامل فاعل أو تفسيرى. وبالفعل، فإن اعتبار الإسلام تفسيرا لتلك القضايا يجعل رؤيتنا لها مشوشة ومرتبكة. فالإسلام، وبخاصة فى ثوبه الأيديولوجى الأكثر تطرفا، يمكن أن يزيد من تعقد تلك المشكلات وتفاقمها، وإن كان لا يخلقها من الأساس. إذ تنشأ تلك القضايا والمشكلات، بالأحرى، من تحديات إقليمية سياسية، واقتصادية، واجتماعية محددة وواضحة ... تلك التحديات التى تتجاوز العنصر الدينى، حتى وإن تم تغليفها فى غلالة من الخطابة البلاغية الإسلامية.

فلرؤية المشكلات كما لو كانت مرتبطة بالإسلام، نحن مدعوون لتكريس الوقت والطاقة لبحث "الدين" ودراسته، والسعى لتغيير تأويلنا وفهمنا له وفقا لطرائق نجدها أكثر ملاءمة لمصالحنا الذاتية. بيد أن أية "نسخة أمريكية للإسلام" قدرها أن تقابل بالرفض والاستنكار. وحقيقة الأمر، فإن مصطلح "الإسلام الأمريكى" قد تم نحته، بداءة، إبان الثورة الإيرانية، وهو إحالة لاذعة وساخرة لإسلام مكرس بالكلية للتقوى الفردية، والمبتعد تماما عن مجريات السياسة ومقتضياتها، غير المدرك أو المبال بالقضايا السياسية الساخنة فى عالم اليوم – وبعبارة موجزة، ذلك الذى لا ينتج أية آثار جيوبوليتيكية. إذاً، فإحالة الأمر إلى "الإسلام" ينقل المشكلة، بصورة جلية، إلى "الآخر"، فلا يستتبع أية دراسة جادة من جانبنا لإخفاقات سياساتنا ذاتها. ولكن لا ينصرف القصد من وراء هذا إلى تقرير عدم وجود مشكلات حقيقية فى إقليم الشرق الأوسط والعالم النامى تستدعى العمل على علاجها علاجا ناجعا، إذ توجد الكثير من المشكلات فى الواقع. وكما أننا لا يمكننا أن نحمل "الإسلام" مسئولية كل شىء، كذلك فإنه لا يمكننا أن نحمل الغرب مسئولية كل شئ. بيد أن إنعام النظر فى قضايا بعينها، وإيلاءها أهمية قصوى – بما فى ذلك أسبابها،

والحلول التى يمكننا القيام بها – هو أكثر الطرق ملاءمة للمضى قدماً.

ومن أجل تحجيم حدة المواجهة الحالية ما بين العالم الإسلامى، والولايات المتحدة الأمريكية – يتوجب علينا القيام بالخطوات المحددة التالية :

* يجب العمل على إنهاء التدخل العسكرى والسياسى الغربى فى العالم الإسلامى – وكلها مظاهر مثيرة ومستفزة للمسلمين – بما يضمن أن تسترد المنطقة استقرارها وسلامها. ويعنى ذلك انسحاب جميع القوات الأمريكية والغربية من أراضى العالم الإسلامى.

* يجب تفعيل مجهودات التعرف إلى الممارسات الإرهابية وإحباطها من خلال مجهودات الشرطة وأجهزة الاستخبارات، كذلك يجب أن يكون القبض على الإرهابيين مهمة المنظمات الدولية والبلدان المعنية، لا مهمة الولايات المتحدة الأمريكية التى تنشط عبر امتدادات وتوسعات غير قانونية خارج أراضيها لممارسة سيادتها فى القبض على الأفراد واغتيالهم وفقا لإرادتها المطلقة.

* يتعين على الولايات المتحدة أن توقف دعمها المميز لكل ديكتاتور موال لها يشوه سمعتها ويكذب التزاماتها المصرح بها بشأن الديمقراطية، ويؤدى إلى تهيئة مناخ سياسى قابل للانفجار، فضلا عن إذكاء مشاعر الاستياء ضد كل ما هو أمريكى.

* يجب العمل على دفع مسيرة الديمقراطية فى أرجاء العالم الإسلامى، على ألا تكون واشنطن هى المحرك الذى يقود توطيد الديمقراطية هناك. فالوضع المثالى يكمن فى أن تكف واشنطن يدها عن تلك العملية لئلا تشارك فى إفسادها، كما كانت عليه الحال فيما مضى، من خلال ربطها بمصالح الولايات المتحدة الذاتية. فالاستخدام الانتقائى والوظيفى السابق للديمقرطية، والذى مارسته واشنطن لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية قد شوه المفهوم ذاته الذى تنبنى عليه برامجها لإحلال الديمقراطية.

* يتعين على الولايات المتحدة أن ترتضى أن الأحزاب الإسلامية سوف يتم انتخابها، فى ظل المناخ الديمقراطى، على نحو شرعى فى انتخابات مبكرة، وذلك فى معظم البلدان الإسلامية. ولعل الأمر السار هو أن الإسلاميين سيتم استبعادهم سريعا فى خلال عام أو نحوه إذا لم يلتزموا بتحقيق وعودهم التى قطعوها على أنفسهم أمام الجماهير، أو إذا لم ترق ممارساتهم إلى توقعات تلك الجماهير وتطلعاتها. ويعنى ذلك معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، وليست الخطابة الجوفاء المناهضة للإمبريالية.

* يجب التوصل سريعا إلى حل للمشكلة الفلسطينية، والتى ينظر إليها على امتداد العالم الإسلامى بأسره باعتبارها أكثر حالات الإمبريالية فظاعة وشناعة ... تلك الإمبريالية التى اقتلعت السكان المحليين وزجت بهم فى أحوال معيشية متردية بائسة فى مخيمات للاجئين، وفرضت عليهم أن يصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية فى إسرائيل، أو أجبرتهم على ترك الوطن إلى المنفى – وذلك على امتداد أكثر من ستة عقود. ولقد تزايدت حدة معاناة الفلسطينيين بالتوازى مع راديكالية انتشرت فيما هو أبعد من فلسطين. وتستلزم هذه الأزمة حلا سريعا ناجزا، والذى يبدو أن خطوطه وملامحه العامة معروفة لجميع الأطراف. إن المطامع الكولونيالية الإسرائيلية وجهودها الحثيثة فى الأقاليم الفلسطينية يجب أن توضع نهاية لها.

* إذا ما تم تخصيص ما نسبته ١٠٪ من التريليون دولار أمريكى أو يزيد، والذى تغدقه واشنطن على حروب الشرق الأوسط التى حصدت الكثير من الأرواح، ونجم عنها خراب وتدمير طائلان دونما مبرر ... لو تم هذا التخصيص لبناء المدارس، والجامعات، والمستشفيات، والعيادات الطبية، ومعاهد التدريب، فسيشهد الإقليم تحولا إيجابيا كبيرا، وستتحسن صورة الولايات المتحدة هناك تحسنا ملحوظا، فضلا عن إمكانية إنجاز تقدم ملموس فى الأحوال المعيشية بالإقليم.

* يمكن أن تضع السياسات الأمريكية المستنيرة نهاية للمصادر الدولية وفوق

القومية للعنف والراديكالية فى وقت قصير. أما المنابع المحلية للعنف، فى كل قطر على حدة، فتستلزم تحليلات منفصلة ومستقلة، وعلاجا يتماشى والظروف الداخلية المحلية، إذ لا تشكل تلك المنابع، عامة، مشكلة ملحة مقارنة بمثيلاتها الدولية.

* وحدهم المسلمون (أى السكان المحليون) هم القادرون، فى النهاية، على إيجاد حلول بشأن الراديكالية الإسلامية (أى المحلية).

بيد أن التغير المعاصر للإسلام، وبسبب عدة عوامل تاريخية مركبة، غالبا ما نجده اليوم يفتقد التوجيه، فضلا عن كونه خائر القوة، منقسما على ذاته، غارقا فى فوضى ما بعد الكولونيالية، كذلك فهو يصارع من أجل الإصلاح وإعادة بناء الكرامة والاستقلالية – كل ذلك فى مواجهة هجوم عسكرى، وسياسى، وثقافى شرس من قبل الغرب. إن جذور الإسلام ورؤيته لبعيدة الغور شاسعة المدى، ومن الممكن أن تنشأ نهضة ثقافية إذا لم يتم إعاقتها بالقوى الجيوبوليتيكية العالمية المتوحشة، والمتصارعة فى سبيل امتلاك أسباب القوة، والنفوذ، ومصادر النفط، والقواعد العسكرية فى قلب العالم الإسلامى.

إن الحضارة الإسلامية هى حضارة الفكر الروحانى، والثقافى، والاجتماعى العميق. بيد أنها حضارة يتم انتهاكها فى الوقت الحاضر، إذ من الأفضل ألا يتم استثارتها بلا مسوغ فى هذه اللحظة الحرجة من مسيرة تطورها، حين تستشعر أنها تقع تحت تهديد يطال وجودها ذاته. إذ إن مثل ذلك الهجوم عليها ليعمل فقط على إبراز أكثر مناحيها تعصباً ورجعية وتصعيده، وتنحية دوافع الإصلاح والاعتدال، ودفع المسلمين إلى التحفز والاستعداد للهجوم.

ويجب أن ينهض الغرب لمواجهة ذلك التحدى – بيد أن الغرب، فى الحقيقة، مصاب بالفصام فيما يخص تصرفاته، وسلوكه. فالغرب، من الداخل، هو صاحب أرفع سجلات المسارات الديمقراطية والرفاه الاقتصادى، والتعليم، وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، كما أن لديه جمهرة من المؤسسات لحراسة تلك الحقوق

وحمايتها. وينظر العالم الإسلامى إلى تلك الخصائص والمزايا نظرة إعزاز وتبجيل. وعلى الجانب الآخر، فإن الغرب -على الصعيد الدولى- قد قام، على نحو شائن، بانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، وكذا الحريات الفردية، والحق فى الحياة وفقا لسياساته الخارجية، وقيادته لحملات إمبريالية وعسكرية -كل ذلك تحت دعاوى مثالية كمناهضة الشيوعية، و"الدمقرطة"، وحماية "الزعامة والريادة الأمريكية"، والاحتراز من الإرهاب. ويذهب العالم الإسلامى إلى كراهية تلك السمات والخصائص. إذ عانى المسلمون كثيرا جراء تلك الحملات العسكرية بأكثر مما عساهم قد أفادوا من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية. إن الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة بما لديها من قوة ونفوذ، أمامه طريق طويل ليجعل ما ينادى به من مثاليات قومية ينطبق، بالفعل، على سلوكه فى سياساته الخارجية.

إن الانتهاكات التى أوغرت صدر العالم الإسلامى ضد الغرب لم تحدث بسبب كون الأخير شرا فى ذاته، وإنما لأنه قد امتلك النفوذ والقوة للقيام بكل تلك الانتهاكات للآخرين على صعيد دولى. إننى لن أكون سعيدا حين أرى تركيزا للنفوذ الدولى فى أيدى آخرين كفرنسا، أو المملكة المتحدة، أو ألمانيا، أو الصين، أو روسيا، أو أيا من كان. والحقيقة هى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك، الآن، نفوذا دوليا طاغيا. بيد أن احتكار القوة والنفوذ لم يكن بالأمر الصحى وفق أى سياق كان. إن دستور الولايات المتحدة به ضوابط تشريعية، فهناك قوانين محاربة الاحتكار التى تهدف إلى منع أية شركة، مهما تكن درجة امتيازها، من الاستئثار بالسوق بمفردها، ومنعها من سحق المناخ التنافسى القائم. وبالمثل، ينبغى ألا نرى احتكاراً للقوة والنفوذ على الصعيد الدولى - إذ ليس ذلك فى صالح أحد مطلقاً.

إن الإسلام، وفن الحكم وإدارة شئونه - من المرجح أن يترابطا، على نحو ما، خلال الفترة الزمنية المقبلة. وبالنسبة للمسلمين، فإن ذلك يعد تأكيدا على أن القيم والأخلاقيات فى الممارسة السياسية لن يتم تجاهلها فى لعبة القوة التى غالبا ما كانت ذات طابع متشكك فى طبيعة الدوافع البشرية. كذلك، فلن يتم تجاهل "الدين"

أو تهميشه كقوة فى مجريات العلاقات الدولية فى أى مكان على وجه المعمورة. إذ يبدو "الدين" كجزء من الفلسفة الإنسانية وحنينها القلبى الدائم إلى الانعتاق للتحليق صوب عوالم أرقى وأرحب. على أن "الدين" فى ربطه بالسياسة يبدو مزيجا متناقضا. إذ لا يعد كشفا أو إلهاما ملاحظة أن القوة فى ارتباطها بأية أيديولوجية – ينحو أحدهما لإفساد الآخر. فإن لم يكن ثمة "إسلام"، لكانت قد وجدت بالطبع ديانات أخرى تضطلع بالدور ذاته فى ظل ظروف مماثلة. أما فى حالة غياب الأديان كلها، لكنا قد اهتدينا إلى –أو قمنا بخلق– أيديولوجيات أخرى لتبرير الأفعال والممارسات ذاتها. إذاً، "فعالم بلا إسلام" لا يغير كثيرا من طبيعة الأمور.

فإذا ما حسبنا أن "الدين" كان قوة سلبية فى تاريخ العالم المعاصر، فلننظر البديل. لم يكن "الدين"، بحال، ليفعل أسوأ مما فعل العنف العلمانى المتوحش، والمجازر غير المسبوقة التى سيطرت على المشهد الغربى طيلة القرن العشرين، والذى اشتمل على حربين كونيتين، ونظم فاشستية ونازية وشيوعية –لا صلة لأى منها بالدين على الإطلاق. إن التطرف العلمانى قد جلب علينا وبالا هائلا، فالمشكلة الحقيقية تكمن فى طبيعة الآمال البشرية، وما تصبو إليه النفوس، إن خيرا أو شرا. إننا فى الغرب سنكون أفضل حالا وأرشد مآلا إذا قمنا "بلاأسلمة" رؤيتنا للقضايا الإقليمية، والنظر إليها باعتبارها مشاكل اجتماعية وسياسية ذات طابع إنسانى عالمى ، ... مشاكل قد أسهمنا بنصيب منها، وبذا يقع على عاتقنا جزء من مسئوليتها.